بحث عرض

م س عبيدو

الآمال والتطلعات في قمة جوهانسبيرج للتنمية المستدامة

المستخلص: انعقدت قمة الأرض للتنمية المستدامة في جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا في الفترة من 26 أغسطس إلى 4 سبتمبر 2002, بعد تحضيرات مكثفة دامت قرابة العامين. تناولت القمة في انعقادها مواضيع شتى، منها المياه، والطاقة، والصحة، والزراعة، والتنوع البيولوجي، والقضايا فوق المواضيعية، وخطة التنفيذ. وتبنت في نهاية إجتماعاتها ورقة خاصة بالإعلان السياسي وأخرى خاصة بخطة التنفيذ.

تضمنت خطة التنفيذ توجهات ومحاور رئيسة، شملت أكثر من ثلاثين هدفاً. وقد أعادت قمة الأرض من خلال الخطة العمل التأكيد على أهمية التنمية المستدامة كمنهج وبرنامج عمل، وأعطت دفعاً جديداً للجهود الرامية إلى مكافحة الفقر وصيانة البيئة، وتوسيع وتعزيز دائرة الفهم والدراية بالتنمية المستدامة. كما رسخت إتفاق المجتمع الدولي على العمل للوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأولت القمة أهمية خاصة لإحتياجات القارة الأفريقية التنموية، ورحبت بالمبادرات الإقليمية الأخرى. وأعطت أهمية لآراء وأفكار منظمات المجتمع المدني نظراً للدور المهم الذي يمكن أن تقوم به هذه المنظمات في الإسهام بتنفيذ خطة العمل وبناء وتقوية الشراكات.

وكان أبرز ما تحقق، تحديد أهداف عمل للحد من الفقر وتأمين المياه النظيفة والآمنة، وإنتاج وإستخدام مواد كيميائية صديقة للبيئة، وتطوير إدارة متكاملة للموارد المائية، والمحافظة على الثروة السمكية في المحيطات، ورفع مستوى التثقيف الصحي، وخفض معدلات وفيات الأطفال، كذلك خفض معدلات وفيات الأمهات، والحد من إنتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة (HIV). وإستعرضت الخطة وسائل التنفيذ والأطر المؤسساتية للتنمية المستدامة. هذا وقد تباينت الآراء حول مخرجات القمة بحسب الإتجاهات والأغراض.

كلمات مدخلية: التنمية المستدامة، خطة التنفيذ، الإعلان السياسي، قمة جوهانسبرج ، الأطر المؤسساتية للتنمية المستدامة.

محمد سليمان عبيدو*
جامعة الخليج العربي
ص.ب. 26671
مملكة البحرين
هاتف: 00973 239534
فاكس: 00973 239552
بريد إلكتروني: mhdabido@agu.edu.bh

* شارك المؤلف في اجتماعات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ضمن وفد الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

Hopes and Aspirations in Johannesburg Summit on Sustainable Development

M. S. Abido

Abstract: After two years of extensive preparations, the World Summit on Sustainable Development was held in Johannesburg, South Africa 26th August to 4th September 2002. The summit addressed several topics including: water, energy, health, agriculture, biodiversity, crosscutting issues and the implementation plan. The summit adopted at the end of its deliberations a political declaration and an implementation plan.

The latter contained principles and directions in the major areas of work, which included more than 30 goals. In its context, the implementation plan reaffirmed the importance of sustainable development as an approach and program of work to achieve sustainability. It renewed the international commitments aiming at poverty eradication and environmental conservation. Additionally, it strengthened and broadened the concept of sustainable development. The summit reaffirmed the world community agreements to work towards achieving goals of sustainable development. It gave special attention to the development needs of Africa and welcomed other regional initiatives. The views of civil society were given high stand in recognition of the key role that it can play in the implementation of the outcomes of the summit, and in building and promoting partnerships.

The most prominent achievements of the summit were setting goals to alleviate poverty, secure safe drinking water and basic sanitation needs, use and produce environmentally safe chemicals, develop integrated water resources management, and improve access to environmentally sound energy services. Other targets included: conservation of oceans fish stocks, enhancement of health education, reducing percentages of children and mother deaths, and reducing the spread of HIV virus. The plan addressed the means of implementation and elaborated on institutional frameworks for sustainable development. Views were different on the outcomes of the summit among stakeholders according to their stands.

Keywords: Sustainable development, implementation plan, political declaration, Johannesburg summit, institutional frameworks for sustainable development.

المقدمة

إنعقدت قمة الأرض للتنمية المستدامة في جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا في الفترة من 26 أغسطس إلى 4 سبتمبر 2002م بعد تحضيرات مكثفة دامت قرابة العامين على المستوى الوطني، الإقليمي والدولي. وقد نظمت خمسة إجتماعات تحضيرية إقليمية منها إجتماع منطقة غرب آسيا في القاهرة بالفترة من 24 إلى 25 أكتوبر، وأربعة لقاءات دولية أخرى بدأت في نيويورك، بالإجتماع العاشر للجنة التنمية المستدامة في الفترة من 30 إبريل إلى 2 مايو2001م، وإنتهت بإجتماع بالي/إندونيسيا بالفترة من 27 مايو إلى 7 يونيو 2002م. تم الإتفاق خلال هذه الإجتماعات على جملة مواضيع ومسائل تتعلق بمبادئ الإعلان السياسي للقمة وخطة العمل المستقبلية، وعلقت عدد من المسائل على إتفاق بأن تتم مناقشتها في مؤتمر القمة. هذا وقد ضم جدول أعمال المؤتمر، مواضيع الصحة والبيئة، والتنوع البيولوجي وإدارة النظم الايكولوجية، والزراعة، والقضايا فوق المواضيعية، والماء، والصحة، والطاقة، وتنفيذ الخطة على مستوى الأقاليم، حيث تمت مناقشة هذه المواضيع في الجلسات العامة ومفاوضات مجموعات عمل (Johannesburg settings and Vienna)، وفي مجموعات اتصال (Contact groups)، ومنتديات الطاولة المستديرة (Round table forums). وبالتزامن مع الإجتماع الحكومي الذي حضره قرابة 22000 مشارك يمثلون 191 دولة، إنعقد إجتماع لمنظمات المجتمع المدني. وتبنت القمة في نهاية مداولاتها ورقة خاصة بالإعلان السياسي، عرفت بإعلان جوهانسبيرج للتنمية المستدامة، وأخرى لخطة العمل (IISD, 2002).

خطة التنفيذ

تضمنت خطة التنفيذ، توجهات ومحاور رئيسة، جاءت في أكثر من 50 صفحة وإحتوت أحد عشر فصلاً وأكثر من ثلاثين هدفاً. مؤكدة على أهمية التنمية المستدامة كمنهج وبرنامج عمل دولي وإقليمي ووطني، كما وأعطت دفعاً جديداً للجهد الدولي الرامي إلى مكافحة الفقر وصيانة البيئة، إضافةً إلى توسيع وتعزيز دائرة الفهم والدراية بالتنمية المستدامة، ولاسيما في موضوع العلاقة بين الفقر والبيئة والموارد الطبيعية المتجددة. رسخت القمة العالمية للتنمية المستدامة في هذه الوثيقة إتفاق دول العالم على العمل الدؤوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتبوأت مواضيع الطاقة والإصحاح البيئي أهمية خاصة في مناقشات المؤتمر ونتائجه، مقارنةً بالإجتماعات الدولية السابقة. ويعد تأييد إنشاء صندوق عالمي للمساعدة على مكافحة الفقر، خطوة مهمة في مجال إستئصال شأفته. أولت القمة إهتماماً خاصاً بالقارة الأفريقية، من أجل تلبية إحتياجاتها التنموية من خلال إقامة شراكات بين الحكومات، وأخرى بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني. والتي قد أعطت القمة أهمية خاصة لأرائها وأفكارها نظراً للدور المهم الذي يمكن أن تقوم به هذه المنظمات في الإسهام بتنفيذ خطة العمل وبناء وتقوية الشراكات (UN/DESA, 2002a).

أهداف الخطة

تمثل الخطة أبرز ما جاء في مخرجات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، لأنها قد رسمت فيها أهداف محددة مرتبطة بجداول زمنية،متعلقة بمواضيع في مختلف مجالات التنمية (UN/DESA, 2002b)، ومن أبرز هذه الأهداف:

1. مكافحة الفقر:

يشكل القضاء على الفقر التحدي الأكبر الذي يواجهه العالم اليوم، ويعد الفقر العقبة الكأداء في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وعلى ذلك دعت القمة لإتخاذ تدابير متضافرة على جميع المستويات من أجل تحقيق:

1.1 تخفيض نسبة ذوي الدخل الضعيف (أقل من دولار أمريكي في اليوم) والذين يعانون من الجوع إلى نصف المعدل الحالي بحلول العام2015م.

2.1 تحسين ظروف 100 مليون من سكان المناطق العشوائية بحلول العام 2020م.

3.1 إنشاء صندوق تضامن عالمي للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية البشرية في البلدان النامية.

2. المياه والإصحاح البيئي:

1.2 تخفيض نسبة الذين لا يتاح لهم سبيل الحصول على مياه الشرب إلى النصف بحلول عام 2015م.

2.2 تخفيض نسبة الذين تعوزهم إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية المحسنة إلى النصف بحلول الموعد نفسه.

3. تغيير نمط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام، بتشجيع ودعم برامج إطارية لعشر سنوات لغرض تعجيل التحول نحو نمط الاستهلاك والإنتاج المستدام.

4. الطاقة المتجددة:

الإلتزام بتنويع إمدادات الطاقة، وتحقيق زيادة في حصة الطاقة المتجددة بهدف زيادة إسهامها في مجموع الإمدادات الأساسية للطاقة بالآتي:

5. توفير خدمات ومصادر الطاقة، مع تحسين وتيسير تكلفتها بحيث تكون، مجدية إقتصادياً، مقبولة إجتماعياً وسليمة بيئياً. بشكل يحقق أهداف التنمية المدرجة في إعلان الألفية، بما فيها هدف تخفيض نسبة المعانين من الفقر إلى النصف بحلول عام 2015م.

6. تسويق الطاقة وكفاءة استخدامها. دعت القمة في هذا المجال إلى:

1.6 إزالة إنحرافات السوق بما في ذلك إعادة هيكلة الضرائب والتخلص التدريجي من الإعانات.

2.6 دعم الجهود الرامية إلى تحسين الأداء والشفافية والمعلومات المتعلقة بأسواق الطاقة، فيما يتعلق بالعرض والطلب، بهدف تحقيق مزيد من الإستقرار وكفالة حصول المستهلكين على خدمات في مجال الطاقة.

3.6 وضع برامج محلية لكفاءة الطاقة بدعم من المجتمع الدولي.

4.6 التعجيل في تنمية ونشر تكنولوجيا كفاءة الطاقة وحفظها، ويشمل ذلك تشجيع أنشطة البحث والتطوير.

7. الكيمائيات:

جددت القمة الإلتزام بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية وفي إطار ذلك أكدت على:

1.7 ضرورة إنتاج وإستخدام المواد الكيميائية بطرق لا تؤدي إلى آثار بالغة الضرر بالصحة البشرية والبيئة بحلول عام 2020م.

2.7 تجديد الإلتزام بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة طيلة دورة حياتها.

3.7 تشجيع التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة وتنفيذها، بما في ذلك إتفاقية روتردام حول تطبيق إجراءات الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية، لكي يمكن دخولها حيز التنفيذ بحلول العام 2003م. وإتفاقية إستوكهولم، المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة، لكي يمكن دخولها حيز النفاذ بحلول عام 2004م.

4.7 مواصلة تطوير منهج إستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، يستند إلى إعلان باهيا وأولويات العمل لما بعد عام 2000م، وذلك بحلول عام 2005م.

5.7 تشجيع البلدان على تنفيذ النظام المتوائم الجديد على الصعيد العالمي لتصنيف وتحديد هوية المواد الكيميائية في أقرب موعد ممكن، بغية أن يصل النظام إلى مرحلة التشغيل الكامل بحلول عام 2008م.

8. إدارة الموارد الطبيعية:

تشكل الموارد الطبيعية، من مياه وأراضي، تنوع بيولوجي، ركيزةً حيويةً للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، ولا بد من إدارتها بصورة تضمن إستدامتها وتوقف تدهورها وفقدانها. وفي هذا الإطار تضمنت الخطة دعوات ومشاريع يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1.8 الماء العذب:

تطوير إدارة متكاملة للموارد المائية ووضع خطط متكاملة لتحسين إستخدام المياه بحلول عام 2005م.

2.8 المحيطات والثروة السمكية:

(أ) تشجيع تطبيق النهج القائم على النظم الإيكولوجية لتحقيق التنمية المستدامة للمحيطات.

(ب) المحافظة متى ما إقتضت الضرورة وحيثما أمكن، على الأرصدة السمكية وإستعادة المستويات التي كانت عليها، لبلوغ أعلى معدل إنتاج بحلول العام 2005م.

(ج) تنفيذ خطط العمل الدولية لمنظمة الفاو (FAO) لإدارة القدرة على صيد الأسماك بحلول 2005م، ومنع صيد الأسماك غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه أو الحد منه بحلول 2004م.

(د) تنمية وتيسير إستخدام مختلف النهج والأدوات، بما في ذلك نهج النظام الإيكولوجي، والقضاء على الممارسات الضارة في مجال صيد الأسماك، وإقامة شبكات من المناطق البحرية المحمية، على نحو يتسق مع القانون الدولي، ويستند إلى المعلومات العلمية، بما في ذلك شبكات جيدة التمثيل بحلول 2012م.

(هـ) إنشاء آلية، برعاية الأمم المتحدة، للإبلاغ العالمي وتقييم حالة البيئة البحرية بحلول عام 2004م.

(و) إلغاء الإعانات التي تساهم في إنتشار الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

3.8 تلوث الهواء:

(أ) تيسير تنفيذ بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة للأوزون بكفالة إمداد الصندوق الخاص به بالأموال الكافية، بحلول الفترة 2003م– 2005م.

(ب) تحسين إمكانية حصول البلدان النامية، على بدائل للمواد المستنفدة للأوزون بحلول عام 2010, ومساعدتها، على الامتثال لجدول بروتوكول مونتريال الزمني للتخلص التدريجي من تلك المواد.

4.8 تدهور الأراضي:

دعوة مرفق البيئة العالمي لتكوين الآلية المالية لتمويل نشاطات إتفاقية مكافحة التصحر، وإعطاء مسألة تدهور الأراضي أهمية خاصة في برامج التمويل.

5.8 التنوع البيولوجي:

اتخاذ إجراءات لتحقيق خفض هام في المعدل الحالي لاستنفاذ التنوع البيولوجي بحلول عام 2010م.

6.8 الغابات:

(أ) تعجيل تنفيذ البلدان لمقترحات العمل التي قدمها الفريق الحكومي الدولي المختص(المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات والشراكة التعاونية في مجال الغابات).

(ب) تكثيف الجهود المتصلة بتقديم التقارير إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، للإسهام في تقييم التقدم المخطط تحقيقة حتى العام 2005م.

وفي عالم يتحول إلى العولمة بفرصها وتحدياتها، دعت خطة التنفيذ إلى تشجيع مسؤولية الشراكات ومساءلتها وتبادلها للممارسات الجيدة بوسائل تضمن بينها التطوير والتنفيذ الفعال لإتفاقات وإجراءات الشراكات الحكومية الدولية والمبادرات العالمية وشراكات القطاع العام والخاص، والإجراءات الوطنية المناسبة. أما في مجال الصحة والتنمية المستدامة، تم الاتفاق على:

(1) تحسين التثقيف الصحي بهدف تحقيق تقدم على صعيد الإلمام بالشؤون الصحية على نطاق عالمي بحلول عام 2010م.

(2) تخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون الخامسة من العمر بنسبة الثلثين 67% بحلول عام 2015م، وتخفيض معدلات وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع (75%) عن المعدل الذي كان سائدا في عام 2000م.

(3) الحد من إنتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة (HIV) بين الشباب من قطاع عمري 15 إلى 24 سنة بنسبة الربع (25%) في أشد البلدان تضرراً، بحلول عام 2005م، وفي العالم بحلول عام2010م، فضلاً على مكافحة الملاريا والسل وغيرهما من الأمراض.

على الصعيد الإقليمي، رحبت القمة بالمبادرات الإقليمية والجهود المبذولة ونتائجها لتحقيق التنمية المستدامة وأعربت عن دعم المجتمع الدولي لهذه الجهود. وذلك بتأيدها أولويات العمل التنموي في دول منطقة غرب آسيا والمتمثل في الحد من الفقر، وتخفيف أعباء الديون، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما يشمل الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتنفيذ خطط العمل الخاصة بمكافحة التصحر، وإدارة مناطق الشواطئ، ومكافحة تلوث الأراضي والمياه. وإنعكست إهتمامات القمة في التنمية المستدامة للدول الجزيرية الصغيرة النامية عبر جملة مبادرات وإجراءات تلخصت في الآتي:

(1) القيام بإتخاذ مبادرات بحلول العام 2004 تستهدف تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية تعمل على تخفيض النفايات والتلوث ومنعهما ومراقبتهما والتقليل من آثارهما الصحية.
(2) وضع مبادرات مجتمعية إزاء السياحة المستدامة بحلول عام 2004م.
(3) دعم توفير خدمات الطاقة الملائمة والميسرة والسليمة بيئياً اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزيرية الصغيرة، ومساندة الجهود المبذولة في مجال إمدادات وخدمات الطاقة بحلول عام 2004م.
(4) إجراء إستعراض كامل وشامل لتنفيذ برنامج عمل "باربادوس" للتنمية المستدامة للدول الجزيرية الصغيرة النامية في عام 2004م.

حظيت التنمية المستدامة في البلدان الإفريقية بأهمية خاصة، تمثلت بتبني العديد من المبادرات والتعهدات والوعود. منها:

(1) إجراء تحسينات في الإنتاج الزراعي المستدام لتوفير الأمن الغذائي بما يتماشى وأهداف الألفية الإنمائية، في تخفيض نسبة الجوع إلى النصف بحلول عام 2015م.
(2) تدعيم الجهود الإفريقية الرامية إلى تطوير وتحقيق سياسات الأمن الغذائي بحلول عام 2005م.
(3) تدعيم الجهود الإفريقية الرامية إلى تنفيذ أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا بشأن الطاقة، لكفالة وصول ما لا يقل عن 35% من سكان أفريقيا إلى الطاقة في غضون 20 سنة، لا سيما في المناطق الريفية.

وفي إطار المبادرات الإقليمية، تقدمت جامعة الدول العربية بمبادرة إلى القمة (مبادرات الصف الثاني) أكدت فيها إلتزام الدول العربية بالتنمية المستدامة، وتأكيدها على العمل لتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وتوصيات القمة الحالية، آخذة في الإعتبار المسؤولية المشتركة بين الدول. وتضمنت المبادرة أيضاً تحديد أولويات التنمية في المنطقة العربية، ويأتي في طليعتها الأمن والسلام، الحد من الفقر، تخفيف أعباء الديون، الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، مع التأكيد على بدء العمل بتحديد البرامج والمشاريع التي يمكن تنفيذها في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ومكافحة التصحر، والإدارة المتكاملة لمناطق الشواطئ، على أن يتم تنفيذ هذه البرامج من خلال الشراكة بين الحكومات وبينها وبين الشركات ومنظمات المجتمع المدني.

وسائل التنفيذ

أكدت وثيقة خطة التنفيذ على ضرورة توفير موارد مالية، وترشيد توظيفها لتنفيذ الأهداف العالمية المتفق عليها في إعلان الألفية وفي أجندة 21. كما أكدت على تحسين وتيسير عملية نقل التكنولوجيا. وأبرزت الوثيقة أهمية التعليم والتمكين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بالدعوة إلى:

(1) ضمان إكمال الأطفال دورة كاملة من التعليم الأولى بحلول عام 2015م.
(2) ضمان وصول الأطفال (من الجنسين) إلى كافة مراحل التعليم بالتوافق والإحتياجات الوطنية.
(3) القضاء على الفوارق بين الجنسين في مرحلتي التعليم الأولي والثانوي، بحلول عام 2005م.
(4) رفع توصية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في إعتماد "عقد للتعليم من أجل التنمية المستدامة" يبدأ في عام 2005م.

وفي الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، صدر عن القمة مجموعة توصيات دعت إلى:

(1) إتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الترتيبات المؤسساتية للتنمية المستدامة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني.
(2) تحديد دور لجنة التنمية المستدامة، بحيث يشمل مراجعة وتقييم ما أحرز من تقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن 21, وتعزيز الإتساق في التنفيذ والمبادرات والشراكات.
(3) تيسير وتعزيز العمل على إدماج الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في أعمال هيئات الأمم المتحدة على مستوى الأقاليم.
(4) إنشاء آلية تنسيق تعاونية فعالة ضمن جهاز الأمم المتحدة، تتسم بالشفافية، لتيسير تبادل المعلومات بين الوكالات حول قضايا المحيطات ومناطق الشواطئ.
(5) إتخاذ خطوات لإحراز تقدم في مجال وضع إستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة والشروع في تنفيذها بحلول عام 2005م.

الإعلان السياسي

إستعرض الإعلان السياسي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة مسيرة التنمية منذ عام 1992م، وأكد على الإلتزام بالتنمية المستدامة كمنهج عمل، وأهمية تنفيذ خطة العمل، وتلازم العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة في معالجة قضايا عالمية كالفقر، وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، وحماية وإدارة الموارد الطبيعية. كما أكد الإعلان على ضرورة معالجة مسائل إتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، وقضايا العولمة، مركزاً على أهمية الحوار بين الحضارات. كما رحب الإعلان بوضع أهداف لحل المشاكل، مذكراً بالحاجة إلى توفير مصادر مالية جديدة. وتضمن البيان الختامي مواضيع تمكين النساء، والدور الهام للمجتمعات المحلية (السكان الأصليين) في تنفيذ خطط التنمية المستدامة. إضافةً إلى دعوة البيان إلى زيادة المساعدات

المالية والتوسع في تأسيس وإقامة الشراكات، وإنهاء الإحتلال والصراعات المسلحة ومكافحة الفساد، والقضاء على الإرهاب (UN/DESA, 2002c).

آراء ووجهات نظر

على الرغم مما حققته قمة جوهانسبيرج من تقدم في بعض المواضيع، كالربط بين القضايا الإجتماعية والبيئة، وتحقيق الإلتزام بمواضيع المحيطات، والكيمائيات، والدعوة إلى التفاوض على آلية دولية للحصول على الموارد الوراثية وإقتسام منافعها، ضمن إتفاقية التنوع البيولوجي، يسجل البعض جملة مآخذ على مخرجات القمة، من حيث عدم وضعها برامج زمنية، ضمن أهداف محددة، لعديد من القضايا كالتنوع البيولوجي، والطاقات المتجددة، وعدم رصدها الأموال لتنفيذ خطة العمل، مما دفع البعض إلى وصفها بقمة زالفرصة الضائعةس. وبالرغم من انه لم يحرز تقدم واضح في مواضيع التجارة والتمويل، ومسألة الديون التي ترزح تحت وطئتها دول العالم النامي، يعتبر البعض الآخر أن مخرجات القمة جاءت زمرضية نسبياًس. وعملياً، عند العودة إلى الهدف من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالرقم (A/Res/55/99) القاضي بالدعوة إلى هذا الإجتماع وتحديد الهدف في "إستعراض ما تم تحقيقه على صعيد التنمية المستدامة منذ عام 1992م، وتحديد الإجراءات الإضافية الواجب إتخاذها، وتحري الفرص بهدف تجديد وتفعيل هذه المسيرة"، يمكن القول أن قمة جوهانسبيرج كانت في آن واحد محط نجاح وإخفاق.

مما لا شك فيه أن القمة قد أكدت على أهمية زيادة الدعم المالي لتحقيق التنمية المستدامة، إنطلاقاً من مبدأ المسؤولية الجماعية ولكن المتباينة (of common but differentiated responsibilities The principle)، والإستفادة القصوى من المساعدات المالية، وأهمية تخفيض الديون وزيادة حجم الإستثمارات وتوظيفها، والبحث عن فرص جديدة لمشاركة القطاع العام والخاص في تمويل تنفيذ أهداف الخطة، ضمن الأهداف المتفق عليها. والأمر المهم أن القمة قد أعادت تأكيد مبادئ إعلان "ريودي جانيرو 1992م"، وخاصة تلك المتعلقة بالمسؤولية الجماعية ولكن المتباينة في حماية البيئة، ومبدأ النهج التحوطي(Precautionary approach) ، وأهمية إعتماد مبادئ الأخلاق (Ethics) في تنفيذ أجندة القرن 21. كما أوضحت القمة ضرورة تنفيذ خطة العمل، والإلتزام الدولي بها من خلال مجموعة أهداف وضعت لذلك، مع التركيز على أهمية الحكم الصالح، وضرورة تحقيق السلام والأمن، وضمان الحريات، وإحترام حقوق الإنسان، وإحترام التنوع الثقافي الإنساني.

المراجع

eivedIISD, International Institute for Sustainable Development (2002). Earth Negotiations Bulletin. 22 (51): 1-18. http://www.iisd.ca/linkages/2002/wssd

UN/DESA (2002a). Key Outcomes of the Summit. http://www.johannesburgsummit.org/html/documents/summit_docs/2009_keyoutcomes_commitments.doc.

UN/DESA (2002b). World Summit on Sustainable Development: Plan of Implementation. http://www.johannesburgsummit.org/html/documents/summit_docs/2309_planfinal.htm.

UN/DESA (2002c). The Johannesburg Declaration on Sustainable Development. http://www.johannesburgsummit.org/html/documents/summit_docs/1009wssd_pol_declaration.htm

Ref. 2208
Received 1/11/2002.
In revised form 25/11/2002